مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والأمنية في لبنان

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

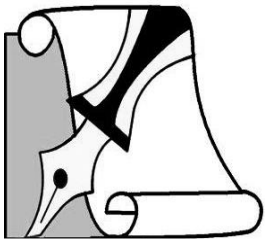

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية في لبنان

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

طغى موضوع ترسيم الحدود البحرية على ما عداه من مواضيع في لبنان خلال فترة الأسابيع المنصرمة، على رغم بروز استحقاقات أخرى جاء على رأسها موضوع الاستشارات النيابية لاختيار رئيس مكلف للحكومة.

لكن الموضوع البحري سيشكل الأولوية في المراحل المقبلة كونه من المقدر أن يوفر فرصة حاسمة للبنان للتنفس وسط الكارثة الاقتصادية التي يعاني منها وهي الأكبر منذ نشوء الكيان. لكن المؤسف في الأمر هو ما شاب أداء لبنان الرسمي في الأشهر الماضية من إرباك لا يعبر سوى عن تخبط مسؤوليه مجددا في إدارة الدولة لينضم هذا الموضوع الدقيق إلى جملة القضايا التي تشير إلى فشل هؤلاء في قضايا الدولة، وما الكارثة الاقتصادية التي يعاني منها اللبنانيون سوى مثالا بسيطا لهذا الفشل.

فبعد إهدار طويل للوقت، متعمد أو عن حسن نية، بات لبنان أمام أمر واقع ببدء عدوه الاسرائيلي العد العكسي لاستثمار ثروة مائية لم يحدد لبنان الرسمي حصته فيها، علما أن هذا التحديد كفيل بإعادة خلط الأوراق ولا يتطلب سوى قرارا رسميا من قبل السلطة التنفيذية بتعديل المرسوم 6433 على 2011 المتعلق بترسيم الحدود البحرية مع فلسطين المحتلة، والذي كان رئيس حكومة تصريف الأعمال حسان دياب والوزراء المعنيين وقعوا سابقا مرسومه وأرسلته الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى قصر بعبدا، وبقي ناقصا توقيع رئيس الجمهورية ليصبح نافذاً، وكان من المفترض أن يعرض على مجلس الوزراء للموافقة عليه.

وهو مرسوم يصحح حدود لبنان البحرية بإحداثياتها التي لم يحددها لبنان في رسالة أودعها سابقا الأمم المتحدة لحفظ حقوقه بين الخطين 23 و29، يكتفي لبنان بها للدلالة (حتى اللحظة) على أن حقل كاريش على الخط 29 متنازع عليه.

وبذلك فإن تعديل المرسوم 4633 الذي يضيف 1430 كيلومترا مربعا على المساحة السابقة 860 كيلومترا، والتي يفرضها الإكتفاء بالخط 23، ويعطي لبنان الحق في التفاوض على نسبة من حقوقها في حقل كاريش، ما زال غائبا.

فهل تكفي الرسالة اللبنانية التي لم تكن الأولى، للحلول مكان تعديل المرسوم؟ وهل يُعتد بها كخط رسمي لدى الأمم المتحدة؟

يبدو أن لبنان الرسمي غير متجه إلى هذا التعديل للمنطقة الإقتصادية الخالصة، حتى اللحظة، وقد يكون لتصاعد الاحتجاج الشعبي والرسمي والحزبي على ذلك العامل للضغط في هذا الشأن، وفي انتظار ذلك وصلت سفينة "انيرجيان باور (Energean power) " وملحقاتها للبدء بنشاطها في حقل كاريش في ظل خشية من خلق أمر واقع كعادة إسرائيل في الأراضي العربية منذ إنشائها.

على أن وصول السفينة لم يشكل مفاجأة لكثيرين والأمر كان يُحضر منذ أشهر لكي يبدأ الإنتاج بين شهرين و ثلاثة أشهر من الآن.

وقد أضاع لبنان فرصا كانت تشكل له ورقة ضغط قوية في المفاوضات لكي يستطيع إقفال موضوع ترسيم الحدود بطريقة مفيدة ولمصلحته. واليوم قد يكون خسر هذه الورقة ولا يعرف الى أين سيصل مستقبل ترسيم الحدود وما اذا كان الحل سيكون لمصلحته، واذا استمر الملف مفتوحا كما هو عليه، قد لا يستطيع البدء في أي من البلوكات التي تعتبر جنوبية على الحدود إضافة الى البلوكات الأخرى وسط الحصار الخارجي عليه على هذا الصعيد في هذا الأمر.

إذ إن لبنان لم يقم بأي نوع من الاكتشافات بعد أن عوّل على شركة توتال التي تم التمديد لها للعمل في البلوك 9 ، من دون معرفة ما اذا كانت ستعمل أم لا بعد أن ربطت ذلك بمسألة ترسيم الحدود ما يعني أنها قد لا تعمل من هنا إلى ثلاث سنوات، مدة التمديد لها.

يحذر الخبراء في هذا المجال من أن التأخير يضيّع فرصا على لبنان، كون العالم يتحول نحو الطاقة المتجددة ولم يبق الكثير من المهتمين بالغاز الذي في حال أتى متأخرا قد لا يجد من يهتم به في أوروبا التي لم تعد مهتمة بمشاريع طويلة الأمد.

من هنا يدعو كثيرون إلى تعديل المرسوم 6344 وبات على الحكومة، على رغم تصريفها للأعمال، الاجتماع لحدث طارىء جدا وطبعا على رئيس الجمهورية توقيع تعديل المرسوم.

كما على لبنان توجيه التحذير، والبعض يشير إلى إمكانية توجيه إنذار، للشركة المنقبة من قبل الحكومة الاسرائيلية بأن توقف عملها في منطقة متنازع عليها حتى انتهاء المفاوضات.

في كل الأحوال لم يُبلغ الوسيط الأميركي آموس هوكستين لبنان موعد زيارته المقبلة، لكن من غير المعروف ماذا سيحمل معه وهو كان واضحا سابقا في أن على لبنان التفاوض على 860 كيلومترا مربعا، أي فقط بين الخط واحد الاسرائيلي والخط 23 اللبناني، وعلى لبنان تقاسم هذه المساحة مع عدوه.

على صعيد زيارة المبعوث الأميركي، فإن الأكيد أن موقف الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وفق معادلة، على السفينة الرحيل فوراً وعلى "إسرائيل" أن توقف الاستخراج من بحر عكا، هو المستجد الوحيد الذي أطلق ديناميكيات جديدة في معادلات النفط والغاز والتفاوض حول الترسيم الحدودي للبنان والوساطة الأميركية، ومن خلالها حول قوة العدو ومزاعم قدرته على شن حرب والانتصار فيها، وما سيترتب على الاختبار النفطي لهذه المزاعم من تداعيات في الإقليم.

والوسيط الأميركي الذي يشغل منصب كبير مستشاري الرئيس الأميركي جو بايدن لشؤون الطاقة، ستتم مراقبة ما سيترتب على زيارته اللبنانية في ضوء ما سمعه في بيروت، سواء لجهة الوديعة الشفهية حول الخط 23 مضافا إليه حقل قانا أو لجهة أولوية وقف الاستخراج من البحر حتى نهاية المفاوضات، وهوكستين لم يخف أنه بلور بعض الأفكار لكنه قرر تشاركها مع قادة العدو قبل أن يعرضها على لبنان.

ويبقى السؤال هل يلتزم قادة العدو بوقف الاستخراج حتى نهاية التفاوض، ما يعني ان يقبلوا المفاوضات وهم تحت ضغط عامل الوقت، فيما الأوروبيون مستعجلون لبدء ضخ الغاز الى شواطئهم قبل نهاية العام، بينما لبنان سيكون في وضعيّة التفوق بالعمل مع الوقت، الذي قال هوكستين إن الوقت لصالحه من حيث لا يدري عندما قال إن على لبنان أن يقارن ما سيحصل عليه بما لديه الآن وهو صفر، لكنه لم ينتبه أن من لديه صفر يلعب الوقت لصالحه؟

خلال الأيام المقبلة سيكون المؤشر بعودة هوكستين، الذي لم تنفع جوائز الترضية التي حملها للبنان في ملف الكهرباء، لكونها تتكرر للمرة الثالثة دون نتائج عملية، كما أنها غير قابلة للمقايضة بملف الغاز والنفط، ولو أنها قد تشكل اشارات إيجابية اذا صدقت الوعود. إذا عاد فهذا يعني ان قادة العدو يخشون المواجهة من جهة، ولا يريدون قطع التفاوض من جهة مقابلة سعيا لحل، وفي حال كان الموقف الإسرائيلي متشبثا بالاستخراج من جهة وبالخطوط المجحفة بحق لبنان من جهة موازية، سيكون الأمر معقدا، والأرجح ان هوكستين يفضل السفر إلى واشنطن وعدم العودة، وإرسال الرسائل التي تقول إنه يدرس الوضع ويحضر أفكارا خلاقة لتدوير الزوايا في قضية شديدة التعقيد، محاولا دفع لبنان للاسترخاء لمنح الوقت للحكومة الاسرائيلية.

على أن هوكستين لم يقدم أي مقترحات جديدة للحل واكتفى بالاستماع إلى المعنيين بالملف وإبداء التجاوب والاستعداد للسعي لحل النزاع، فضلا عن تمسك لبنان بموقف واحد أبلغه رئيس الجمهورية للمبعوث الأميركي يؤكد حقوق لبنان بالخط 23 وحقل قانا كاملا، مع التلويح بوقف المفاوضات إن لم يوقف الجانب الآخر الأعمال التحضيرية لاستخراج الغاز من كاريش، ولم يتم التطرق الى الخط 29 بشكل مباشر.

وبينما تمنى رئيس الجمهورية ميشال عون الذي مثّل الموقف اللبناني الرسمي في مواجهة هوكستين، على الأخير العودة سريعا إلى لبنان ومعه الجواب من الجانب الاسرائيلي، لا يبدو أن الاخير في هذا

الوارد، أقله في المرحلة الحالية وهو الذي سيرافق الرئيس الاميركي جو بادين في جولته في المنطقة في الاراضي الفلسطينية وفي السعودية.

على أن الزيارة تختلف عن سابقاتها بتطور داهم وخطير تمثل باستقدام الباخرة الى حقل كاريش للاستعداد لاستخراج الغاز، ما يفسر توحيد الموقف اللبناني وهو ما دفع بالمعنيين بترسيم الحدود للتواصل المكثف للتوصل إلى الحد الأدنى من الاتفاق واستدعوا هوكستين للبحث في الملف والتحذير من خطورة هذه الخطوة التي قد تهدد الاستقرار.

علما أن التفاوض حق دستوري لرئيس الجمهورية ويقوم بما يراه مناسبا للمصلحة الوطنية بعيدا عن المصالح الخاصة والمزايدات السياسية، وقام عون بجولة استشارات لا سيما مع رئيس الحكومة نجيب ميقاتي والمختصين بالملف، وجرى اتصال مع رئيس مجلس النواب نبيه بري والمفاوضات مستمرة مع الوسيط الأميركي لاستئناف المفاوضات.

ويشير متابعون للملف إلى أن الوسيط الأميركي يدرك أن الطرح الأخير الذي قدمه للحل لم يرض الجانب اللبناني لكونه يؤدي الى خسارة 1430 كلم مربعا، وأن الخط 29 تم الحديث عنه عندما تثبت الخط 23 منذ عشر سنوات وأكثر، ويمكننا القول إن الخط 29 يفرض نفسه على الطاولة.

وأكد رئيس الجمهورية للوسيط الأميركي تمسك لبنان بحقل قانا بالكامل أي بلوك رقم 9 وجزء من الحقل رقم 8، مشيرا إلى أن لبنان تمسك بالخط 23 واستمرار المفاوضات للتوصل الى حقه بعد الخط 23، داعيا الى النظر للملف من الناحية التقنية والاقتصادية ما يؤمن مداخيل مالية للبنان في ظل الأزمة المالية وتزايد الحاجة للغاز مع أزمة الطاقة في اوروبا والعالم بعد الازمة الروسية – الاوكرانية.

وأهم ما ناله لبنان بعد جولة الوسيط الأميركي هو تكريس معادلة لا غاز من كاريش مقابل لا غاز من قانا، والتمسك بالخط 23 وحقل قانا، والتهديد بوقف المفاوضات إن لم توقف الأعمالها في الخط 29 ما يعني تأكيدا لبنانيا على أن المنطقة الواقعة ضمن هذا الخط متنازع عليها. وترى وجهة النظر هذه أن

الحكومة الاسرائيلية، سواء هذه او التي ستأتي بعدها، لا تستطيع بدء عملية الاستخراج في منطقة النزاع خشية الموقف اللبناني والتهديدات العسكرية للمقاومة ما يجمّد كل أعمال الاستخراج لأسباب متعلقة بالمنطقة، محذرين من أن الصراع في العالم يتمحور حول مادتين حيويتين للاقتصاد العالمي: الغاز والنفط وأنابيبها والمياه، وهذا أحد أهم أسباب الحرب على سورية والضغط والعقوبات على لبنان.

في هذه الأثناء يشير قانونيون إلى أن القائمين على الدولة يحرصون جدا على خاطر الأميركيين وهم حتى يعجزون عن الاعتراض أو الانتقاد.

ويعودون بالتخبط اللبناني إلى سنوات مضت، تحديدا الى العام 2011 حين قدم المكتب الهيروغليفي البريطاني معلومات حول الموضوع وأعطى لبنان ما هو حتى أكثر من الخط 29 ومن ثم اعتمدت قيادة الجيش هذا الخط العام 2018.

ويشيرون إلى أن في فن التفاوض هناك أصول، فلا أحد يقدم هذا الخط على أنه تفاوضي، ويجب أن يطلب الأعلى لكي يتم التنازل قليلا وأخذ الأقل، وهذا يدلل على الموقف الرسمي المثقل بالخوف إضافة إلى ضغط الحالة المالية والاقتصادية.

ويبدى هؤلاء تقييما غير إيجابي للزيارة، فقد حضر هوكستين بعد مطالبات حثيثة وفي التفاوض هذا له معنى عبر تعمّد التأخر وما كان ليأتي لولا ورقة قوة المقاومة التي يمتلكها لبنان.

على أن الموقف الموحد كان إيجابيا، لكن ما تردد حول معادلة قانا مقابل كاريش، لا معنى له في القانون الدولي حيث ليس هناك ما يعرف بخط متعرج، إما ترسيم وإما لا ترسيم، وبالحديث عن خط متعرج نصبح أمام تسوية وليس ترسيم، ثم ان حقل كاريش مخزوناته ثابتة أما قانا فلا دراسة تؤكد أنه يحتوي على الغاز.

وإذ يُذكرون بدراسة سربت إسرائيليا ثم سُحبت بعد ضجة حصلت، تقول إن بين الخطين 23 و29 هناك 600 مليار دولا كإستثمار لـ 30 سنة، يسألون: من يضمن أن لا يكون الاسرائيلي قد بدأ منذ زمن

الاستخراج بينما لا نمتلك نحن الداتا الكافية؟ لماذا لم نطلب في الحد الأدنى من شركات متخصصة أن تأتي للتنقيب وتعلن النتائج ثم نفاوض على الخط؟

من هنا فإن مطالبات لبنان غير كافية ويجب تعديل المرسوم 6433 وبعثه الى الامم المتحدة ولحظ ما جاء به المكتب البريطاني عن الخط 29 وعندها يصبح على الجانب الاسرائيلي التوقف.

وبينما يؤكد هؤلاء تمسكهم بالخط 29 إلى النهاية، يشيرون إلى أن ما قدمه المسؤولون اللبنانيون من المفترض أن يقبل به الإسرائيلي لكون لبنان يقبل بالحد الأدنى وعدم تعديل المرسوم يشكل رسالة لبنانية بتجنب التصعيد، وفي حال الرفض فهذا يعني أن الإسرائيلي يريد التصعيد ولا يريد التسكين وهو أصلا في حالة هجوم مستمرة وعندما يرى لبنان يقبل بالحد بالأدنى فسيطلب أكثر وقد يطالب بخط هوف ويصبح الخط 23 الهدف والإنجاز، فلا أحد يضمن الإسرائيلي الذي كان يسرق تراب الجنوب فماذا اليوم عن الغاز والنفط؟

ثمة سؤال هنا حول طلب لبنان من شركات دول لا تدور بالفلك الأميركي التنقيب في البلوكات غير المتنازع عليها.

يشير القانونيون المتابعون للملف إلى أن روسيا من أكبر الدول إنتاجا للنفط، وشركة غاز بروم معروفة على هذا الصعيد، لكن العتب على الحكومة اللبنانية بسبب عدم السؤال والإستفسار عنها فلا خطط على هذا الصعيد.

على أن حل الأزمة لا يبدأ باستخراج النفط بل بتقرير رسمي واحد لشركة معترف بها عالميا بوجود مخزونات نفطية، وعندها يظهر لبنان أمام العالم ممتلكا للأصول، ومصدر ثقة لاستجلاب الأموال.

ويلفت هؤلاء النظر إلى أن الأميركيين منذ زمن الرئيس السابق دونالد ترامب، فرضوا بعد الحديث مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، على الأخير أن يُبلغ شركة توتال بقرار عدم التنقيب في لبنان، ليخرج

القول إن لا نفط في البلوكات المعنية، وهو قرار واضح بعدم التنقيب في كل السواحل اللبنانية وليس فقط البلوكات الجنوبية.

في مقابل كل تلك الانتقادات والهجمات على موقف لبنان الرسمي مواصلة أنصار حق لبنان بالخط 29 معركتهم لدفع الدولة اللبنانية إلى اعتماده انطلاقا من مرتكزات قانونية تسمح لها بذلك، وفق رأيهم، يعتبر مقربون من العهد على صلة بملف التفاوض، أن نيات بعض المنادين بهذا الخط ليست سليمة، مشيرين إلى أن بينهم من يتعمد رفع السقف لإحراج الرئيس ميشال عون والحؤول دون حصول الانجاز النفطي في عهده، وبينهم من يزايد لاستدراج حزب الله إلى مواجهة عسكرية مع اسرائيل لعلهم يتخلصون منه بهذه الطريقة (بالطبع لن ينجر الحزب الى حرب جراء مزايدات كهذه).

وإلى حين اتضاح المسار الذي سيتخذه النزاع على ترسيم الحدود البحرية، يؤكد هؤلاء أن الموفد الأميركي آموس هوكستين سمع خلال زيارته الأخيرة من الرؤساء الثلاثة موقفا موحدا قوامه التمسك بالخط 23 مع حقل قانا كاملا ورفض أي تراجع إلى ما دون هذا الخط. وذلك في شكل حاسم لا لبس فيه.

أما لناحية عدم الانطلاق في الموقف الرسمي من الخط 29 لتحسين الشروط التفاوضية وتحصيل أفضل المكاسب الممكنة، فإن الإجابة تأتي بأن الخط 23 جرى إيداعه لدى الامم المتحدة منذ عام 2011 وهو موضع تفاهم بين جميع المسؤولين المعنيين في الدولة، وان السفراء والديبلوماسيين الذين التقاهم لبنان الرسمي يحضونه في استمرار على إبرام تفاهم تحت هذا السقف.

أما بالنسبة إلى الخط 29 فإنه تفاوضي فقط كما جزم من وضعه، وفي حال تمت قوننته فهذا سيكون معناه الدخول في سجالات كبيرة حوله، أي تعقيد الأمور وعدم التوصل إلى اتفاق يبدو لبنان في حاجة اليه.

ويضيف هؤلاء بأنه ليس صحيحا ان المطالبة بالخط 29 تُحسن موقع لبنان التفاوضي، والدليل أنه عندما عُرض هذا الخط على طاولة المفاوضات غير المباشرة في الناقورة تعطلت المفاوضات. وبالتالي، فإن هذا الخيار قد جرب ولم يعط نتيجة.

ويطالب هؤلاء بالابتعاد عن المزايدات، كون لبنان صاحب مصلحة كبيرة في حصول الاتفاق سريعا، لأنه ممر ضروري للخروج من نفق الأزمة الاقتصادية، واللحظة الحالية هي مؤاتية دوليا لاستخراج الغاز في ظل الطلب الكبير عليه بعد الحرب الروسية . الأوكرانية.

وينبه أصحاب هذا الرأي إلى أن الوقت لا يعمل لمصلحة لبنان الذي عليه استغلال الاشهر الأربعة المتبقية قبل انتخابات رئاسة الجمهورية لإنجاز الاتفاق، وإلا فإذا تم انتخاب رئيس يرفض الخط 23 فسنعود إلى النقطة صفر، أو إذا انتهت ولاية الرئيس ميشال عون ولم يتم انتخاب بديل في الموعد الدستوري المحدد فذلك سيؤدي إلى فراغ من شأنه أن يعطل القدرة على اتخاذ القرار، خصوصا أنه سيكون من الصعب على وزراء الحكومة التي ستمسك بالسلطة أن يتوافقوا على قرار واحد.

ويرجح هؤلاء أن توافق حكومة العدو على احتساب حقل قانا ضمن حصة لبنان شرط أن ينال مقابلا في مكان آخر. ويلفتون إلى أن هوكستين بدا خلال زيارته الأخيرة إيجابيا ومتفهما للطرح اللبناني، بينما أتى في المرة الأولى مستكشفا وفي المرة الثانية كان يميل للسلبية.

في مقابل كل هذا السجال، طرح سؤال لدى المتابعين قبل مقاربة مهمة هوكستين، عن سبب اعتماد لبنان على وسيط أميركي منحاز بالطبيعة إلى المطالب الإسرائيلية، وعدم رفع لبنان الأمر إلى التحكيم الدولي، لماذا حصل ذلك؟

يأتي الجواب بالإشارة إلى أن لبنان في حالة عداء مع إسرائيل وسيعني التحكيم الدولي الجلوس مع العدو حول طاولة واحدة ليصبح الإدعاء والدفاع وجها لوجه. والإطارين المتاحين هنا على الصعيد

القضائي الدولي هما إما غرف التحكيم وإما محكمة العدل الدولية حيث سيتعين على لبنان رفع دعوى ويشترط هنا موافقة الدولة المُدعى عليها.

وبينما سيتخذ الأمر وقتا، ما الذي يضمن للبنان بعد ذلك بأن يحصّل حقوقه عبر قرار المحكمة؟

من هنا لم يكن من الممكن ومن المفيد للبنان طلب هذا الطريق الدقيق لتحصيل حقوقه البحرية.